التيارات السياسية في إيران

Politics and Politicians in Iran

فاطمة الصمادي
Fatima Al-Smadi

مراجعة: كريم شفيق -Reviewed by Karim Shafik

تسعى الباحثة الأردنية فاطمة الصمادي الأستاذة الجامعية المتخصصة في الشأن الإيراني، في كتابها: "التيارات السياسية في إيران"- إلى رسم خريطة تفصيلية للتيارات السياسية الإيرانية، وبيان مشكلاتها، يرافقه سرد تاريخي لنشأة تلك الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية والدينية على اختلاف درجاتها الفكرية، ومواقفها، وتحليل خطاباتها المتنوعة، وبيان التشابهات والتباينات، وكذا التحولات التي تمخضت عنها.

يتكوّن كتاب الصمادي، الذي يقع في 392 صفحة من القطع المتوسط، من خمسة فصول، اعتمدت فيها المنهج التحليلي والوصفي، وبيّنت العوامل المؤثرة في تشكيل التيارات السياسية وتكوينها منذ العهد البهلوي، ومرورًا بالثورة الخمينية، والعبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومعدلات التنمية والتحديث، ودرجة تسييس المجتمع وتحوّله إلى الدمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار الشروط التاريخية والاجتماعية والثقافية المتحكمة في روابط المجتمع الإيراني، المقسّم إلى طوائف ومذاهب وأديان، وإلى أعراق وقوميات ولغات بلغت ست مجموعات؛ هي: الناطقون بالفارسية (50٪)، الآذريون الأتراك (23٪)، الأكراد (11٪)، العرب (5٪)، التركمان (3٪)، البلوش (3٪).

أفول الأحزاب الإيرانية

تناقش الباحثة معضلة رئيسة تواجهها التيارات السياسية في إيران، لخصتها ضمن عنوان "علل الأفول"، وهي أسباب تتقاسمها التجمعات السياسية من أحزاب وحركات اجتماعية، فتخضع لمصير قريب ومتشابه من حيث النشأة والأفول. حيث تسجل الباحثة ملاحظة إجرائية تتمثّل في أنه لا يوجد حزب سياسي في إيران استطاع أن يعمر أكثر من عشر سنوات؛ فيما يتضح من خلال السرد لنشاط هذه التكوينات السياسية في المجتمع الإيراني، وبخاصة ما بعد ثورة عام 1979، هذا الطابع النخبوي المتحكم في مفاصل دورها، وطبيعة احتكاكها، وانخراطها في المجتمع الذي ينشط في المواسم الانتخابية، ثم لا يلبث أن يخبو، بالإضافة إلى غياب البرامج، والاعتماد على الفرد، والترابط المذهبي، والدفاع عن قمع الحكومة والاستبداد، وهي عوامل أدت إلى تشكيل عوائق تحول دون تشكّل المراكز السياسية المستقلة.

وفي إطار هذا الانقسام والحل الذي ظل يرافق مسيرة كل الأحزاب تنهض عدة تفسيرات أخرى، من بينها التبعية، وارتباطها بالسلطة، ونشوؤها بقرار حكومي مباشر، ومن خلال شخصيات نافذة في الحكم، ترتب عليها فقدان الصلة بالجماهير، لعدم تلبية مطالبهم، وأضحت فيما بعد مدخلًا لهجوم المعارضين.

العقد الأول من الثورة .. وقلق من المستقبل

تناولت الباحثة في الفصل الأول من الكتاب العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، والصراعات التي شهدتها، والمواجهات التي وقعت بين القوى الإسلامية المؤيدة للخميني وغيرها من القوى السياسية الماركسية والليبرالية والقومية، وركّزت على تحليل خطابات الثورة، وأزالت الكثير من الالتباس عن المفاهيم المؤسِّسة للجمهورية الإسلامية، مثل خطاب "الدفاع المقدس"، وخطاب "البناء"، وخطاب "الإصلاحات"، والخطاب "الأصولي"، رافق ذلك التركيز أيضًا على أحداث عالمية وإقليمية ووطنية أثرت بقوّة في كثير من خطوات الثورة الإسلامية الناشئة، كالحرب العراقية الإيرانية التي حكمت على الأحزاب السياسية بتراجع أدائها، وغياب قضية التنمية السياسية في سبيل "إعادة البناء"، والخروج من مخلّفات الحرب التي أوجدتها الصراع مع العراق، فضلًا عن حادث احتلال السفارة الأمريكية في طهران التي وصفها الإمام الخميني بـ"ثورة ثانية وأكبر من الثورة الأولى".

بدأب شديد رصدت الصمادي الفضاء السياسي الإيراني في عقد الثمانينيات، وتعقبت فصول انهيار التحالف الذي أسقط الشاه، بتَجمُّع عدة قوى متخاصمة أيديولوجيًّا: دينية، وعلمانيّة متألفة من أحزاب يسارية، مثل: حزب توده "الجماهير"، وليبرالية "كالجبهة الوطنية"، وحزب "الجمهورية الإسلامية"، ومنظمة "فدائيي الشعب"، حتى بلوغها مرحلة استتباب الأمر لـ"رجال الدين المقاتلين"، وتصفية القوى غير الدينية.

الإمام الخميني... الحجة الباقية

اعتمدت الباحثة سردًا تحليليًّا للخطاب السياسي، ارتكز على الدور التكتيكي الذي أدّاه الإمام الخميني تجاه بناء ثورته، وجذب القوى المضادة وتوحيدها، ببناء عقيدة ضد الشاه، وتركيز الشعارات كافة في أولوية مواجهته من دون التطرق لأسلمة الثورة، أو تكوين حكومة ذات صبغة دينية. وقد استُغلّت التيارات السياسية اليسارية في البداية، مثل التيار الماركسي المتمثل في حزب "الجماهير"، والتيار اليساري الإسلامي "مجاهدو خلق"، على أن خطابها مناسب لمواجهة الغرب والولايات المتحدة باعتبارهما حلفين لآخر حاكم من أسرة بهلوي.

الأحزاب الفارسية... المسار والمصير

خصّصت الباحثة جانبًا رئيسًا من هذا الفصل للإجابة عن سؤال عن كيفية نشأة اليمين واليسار في إيران الإسلامية، ويبدو في المقابل أنها تخالف التقسيم المعتاد للتيارات السياسية إلى يمين ووسط ويسار، وتضطلع إلى رؤية مغايرة تحتاج إلى ضبط للمصطلحات وتقييم مغاير، فهناك أربع كتل سياسية وحزبية، إحداها أصولية ينتمي إليها رجال الدين السياسيون، ومنها القوى الإسلامية المؤيدة للإمام الخميني، والجماعات الإسلامية الراديكالية، ويضمّ التيار الأصولي المقرب من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي"، وسبعة أحزاب سياسية، مثل "حزب مؤتلفة الإسلامي".

وتكشف الباحثة في سياق الأحداث، وسرد تطوراتها على الساحة الإيرانية خلال هذه الفترة أنه لولا شخصية الإمام الخميني ذات الكاريزما العالية ما استطاعت القوى الإسلامية أن تحسم الصراع مع القوى غير الإسلامية: الليبرالية واليسارية، وحتى القوى الإسلامية ذات المرجعيات الماركسية في إيران، مثل مجاهدي خلق أو ما يمكن تسميته بـ"اليسار الإسلامي"، الذي مزج بين الثورة والعدالة الاجتماعية وتأييد ذلك بالنصوص الدينية الإسلامية. وفي خضم هذا الحضور الطاغي لشخصية المؤسس ومن خلال مواجهة دموية أمسك تيار القوى الإسلامية الخمينية بزمام السلطة السياسية، وأقصى التوجهات السياسية الأخرى.

تقدم الباحثة صورة كليّة في الفصل الثاني، تفصّل فيها الحديث عن التيار الأصولي، من حيث النشأة والمبادئ والمواقف والاتجاهات، وفي مقدمتها الجدل

حـول ولايـة الفقيـه، ودور رجـال الديـن في الحيـاة السياسـية، والعلاقـة مع الغرب وأمريـكا. بدايةً تكوّن الجنـاح اليميني مـن طبقتين تشـكلتا من رجـال الدين التقليديـين، والمنظـمات المدنيـة المرتبطة بقوى السـوق التقليديـة، وهـو ما تسـبب في الخلاف مـع حكومة مير موسـوي في سياسـاته الاقتصادية خلال الحرب، وكان مفتاحًـا للانقسـام بـين القـوى الثوريـة. ويُعَـدّ حزب "مؤتلفـة" الإسـلامي الهيئـة الرئيسـة لجنـاح اليمـين، ومـن أبـرز حامـلي خطـاب اليمـين حـزب الجمهورية الإسـلامية، ومجتمـع رجـال الديـن المقاتلـين، ومجتمع مدرّسي حوزة قم العلمية.

تخصص الكاتبة القسم الثاني من هذا الفصل لبحث مواقـف هـذا التيـار من عـدة قضايـا فكرية وسياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة؛ فعـلى سـبيل المثـال يعتقد هذا التيـار أن ولاية الفقيه ليسـت قضيـة انتخابية، ولا دور للنـاس فيها، لأنه قائد الثـورة، و"ظاهر بالمدد الإلهي". ويدعـم هذا التيـار أيَضًا فكرة معاداة الغـرب، واعتماد مقولة الشـيطان الأكبر في توصيـف أمريكا عدو الثورة الإسـلامية، كما يدعم القطـاع الخاص في مقابل اقتصاد الدولة.

اليسار الفارسي... الابن الضال

توضـح الباحثة مواقـف التيار اليسـاري في إيران، والتحولات التي شـهدتها، حيث إن اليسار الفارسي لا يشـبه غيره، فهو ذو خصوصية شـديدة مـن حيث تبنيه للفكـر الماركسي والمادية الجدليـة، لكن بتأويل لا يخرج عن ثوابت الرؤية السياسـية الإيرانية والنظرية الشيعية في الحكم؛ بحسـب ما تراه الكاتبة في الفصل الثالث... وهـذا التيـار الـذي يسـمَّى التيار الإصلاحـي يضم في عضويتـه أحزابًا ومنظمات، أهمهـا: "مجمع رجال الدين المقاتلـين"، ومنظمـة "مجاهـدي الثـورة الإسـلامية"، و"مكتـب تحكيـم الوحـدة"... وكان في زمـن الخميني مدافعًـا عنيـدًا عـن ولايـة الفقيـه المطلقـة بـ"التعيين"، وبـدون تقييد، ثم مـا لبث أن تبدل إلى "انتخاب" ولاية الفقيه، وتحديد صلاحياته.

وتـرى المؤلفة أنه إذا كان من المنطقي على المسـتوى الاقتصـادي أن يـروج اليسـار لمركزيـة دور الدولـة في التوجـه الاقتصادي، ومواجهة تجميع الثروة، واحتكار أدوات الإنتـاج، وتبنـي سياسـة راديكالية ضـد الفكر الاقتصـادي الرأسـمالي، فإنـه ليـس من المنطقـي انتقال خـط الحـزب الطبقـي إلى النقيـض، بحيـث أصبح من مؤيـدي فكـر السـوق الحـر، والاسـتثمارات الأجنبية. ويبقـى الموقـف مـن الإمبرياليـة وأمريـكا متسـقًا مـع التحولات التي جرت لليسـار الـذي كان يصفها بـ"أم الـشر، والشـيطان الأكـبر"؛ بـل كان صاحـب الـدور الأبرز في اقتحام السـفارة الأمريكيـة في طهران، إلا أنه نادى لاحقًا وحتى اليوم بحوار الحضارات، وبضرورة التفاوض والحوار مع أمريكا.

الحركة الخضراء والتيار النجادي... مغردون خارج السرب

تحـاول الباحثـة في هـذا الفصـل وفي مجهـود بحثي شـاق وضع تعريف وتوصيف لهذه الحركة التي نشأت في مخـاض احتجاجي، وخارج أي جـذور أيديولوجية سـابقة، وبيان علاقتها بالدين، وبـدور رجال الدين في الحكـم، وكشـف موقفها مـن النظام الحاكـم. وترصد الباحثـة كذلك مسـألة اختـلاف الخطاب بـين الرئيس الإيراني السـابق محمـد خاتمي، وخطـاب زعيم الحركة الخـضراء مـير حسـين موسـوي، وتحليـل الشـعارات التـي رفعتها الحركة؛ فهي بحسـب الكاتبـة "مزيج غير متجانس، عبّر عن نفسـه بشعارات متناقضة"، ويغلب عليهـا العنـصر الشـبابي، ولا توجـد لهـا أدبيـات، ولا منظرون محدّدون، وإن كانت عناصر خطابها تتفق غالبًا على رفض ولاية الفقيه، وتنادي بالجمهورية، ولكن في الوقت نفسه لا تسقط عنها الإسلامية.

وفي الفصـل الخامـس (الأخـير) الـذي تضـع لـه عنـوان: "التيـار النجادي قريـب جدًّا مـن الأصوليين بعيـد جدًّا عنهـم"- يتضح أحد التيارات المسـتقلة عن التيـار الأصـولي في إيـران بصـورة أعمـق، مـن خلال سـعي الباحثة إلى فهم عوامل نشأته، وملامحه، وطريقة مجيئـهَ إلى السـلطة، والتركيـز على خطابـه؛ لكونه مزيجًا

انتقائيًا أو بالأحرى براغماتيًا من الخطابين الأصولي والإصلاحي؛ فهو يلتقي مع الأصوليين في الإيمان بولاية الفقيه المطلقة القائمة على التعيين لا الانتخاب، لكنه يسعى إلى حكومة خالية من رجال الدين من خلال تقييد تدخلهم، وتأثيراتهم في إدارة الدولة. واستنادًا إلى الرؤية النفعية يمكن تفسير تبدُّل وجهة خطاب أحمدي نجاد، وتغيّر صيغة لغته: من التَركيز في الفترة الأولى لرئاسته (2005-2009) على أن وظيفته تتلخص في تهيئة الأوضاع لظهور الإمام الغائب، والتماهي مع النظرية السياسية الشيعية، والإعلاء من شأن ولي الفقيه- إلى الحديث في فترته الرئاسية الثانية عن "المدرسة الإيرانية"، وما تؤديه من خدمة للعالم الإسلامي، وتوظيف الحضارة الفارسية، وتاريخ إيران ما قبل الإسلام، مما أغضب رجال الدين.

ولاية الفقيه... مرجعية الكل... وجدل لا ينتهي

ترى الكاتبة أن ثمة علاقة مضطربة، وجدلًا لا تستقيم خيوطه ومنحنياته بشأن ولاية الفقيه التي تُعَدّ المفهوم المركزي للسياسة الشيعية في كل مراحل الجمهورية الإسلامية، لكن هناك ملاحظة لا يمكن تجاهلها، وهي أنّ التيار اليساري وفصائله التي لا تؤمن بـ"ولاية الفقيه" رأت في الإمام الخميني تحت تأثير سطوة شخصيته وقوة حضوره وليًّا فقيهًا مطلقًا، من دون أن يشق هذا التأييد فرد أو جماعة، ولكن لم يحظَ خَلَفُهُ بهذا التأييد أو الاعتراف بالمفهوم أو المسمّى والوظيفة.

وبرز من المفكرين الإيرانيين عبد الكريم سروش أحد ممثلي التيار اليساري، الذي أعاد ترتيب صفوفه، مع مراجعة نقدية لكثير من مفاهيمه السياسية، وهو مؤلف كتاب: "الدين العلماني"، الذي صرح فيه بأن ولاية الفقيه "ليست أصلًا من أصول الدين، ولا يُعَدّ إنكاره كفرًا أو فسوقًا، والعالم الذي يقول بذلك فاقد للعدالة، ولا تجوز الصلاة خلفه".

وقد رصدت الباحثة ثلاث وجهات نظر بشأن مسألة "ولاية الفقيه": تعتقد الأولى أن ولاية الفقيه مطلقة، وقائمة على التعيين، وهذا الشكل هو المعتمد للحكومة الإسلامية في عصر غياب الأولياء المعصومين، ومِن هنا يخرج الأمر من دائرة السياسة وتداول السلطة وحكم الشعب إلى الأحكام الشرعية، التي لا يصحّ معها سوى التسليم والقبول، وهذه وجهة النظر الرسمية بالجمهورية الإسلامية، ويمكن من خلالها استنتاج أسباب هشاشة الأداء الحزبي وضعفه، وعلة الأفول السريع الذي تتعرض له التجارب الحزبية التي تجد بيئة قائمة على التبعية، وترى أن الرجوع إلى الشعب هو من باب المجاز عند الضرورة، وفي الحالات الاضطرارية والاستثنائية.

أما وجهة النظر الثانية فتؤمن بولاية محدودة للفقيه، قائمة على الانتخاب، فهي تمزج بين الديمقراطية التي تعني حكم الشعب، وحكم ولاية الفقيه المقيدة، من خلال تأسيس قانون لحكم البلاد وإدارة شؤون المجتمع يحظى بتأييد الفقهاء والناس.

وتبقى وجهة النظر الأخيرة التي تمثّلها جماعة المستنيرين الإسلاميين الإيرانيين- راديكالية في طرحها، وتخرج عن الحالة التوفيقية التي تطرحها الرؤية الثانية، وتصطدم بشكل جذري مع وجهة النظر الرسمية؛ فهي لا تعتقد بأيّ مرجعية إسلامية ودينية منتخبة أو معينة، محدودة أو مطلقة، وترى أن ولاية الفقيه تفتقد الدليل الشرعي المعتبر في المسائل السياسية، وتتعارض مع تاريخية الممارسة السياسية للإسلام، التي لم تطرح شكلًا حصريًّا للحكومة الدينية ومعالجة القضايا السياسية... وتنتهي إلى أن المسلم في أي مجتمع يستطيع الحفاظ على إيمانه الديني والقيمي والأخلاقي، وتكون الديمقراطية وسيلة وأسلوبًا للحياة السياسية المعاصرة، بمبانيها وأصولها القائمة على حكم الشعب، والمساواة الإنسانية، وحقوق الإنسان، واحترام القانون.